

صالح عام أم تجاوز على الحريات

نانسي سالفاتو

موقع قضايا أمن الأسرة

14 ديسمبر 2009

For the General Welfare, or an Encroachment on Rights?

By Nancy Salvato

Family Security Matters Website

ترجمة: علي الحارس

- رئيسة برنامج التثقيف الدستوري في مشروع الأساسيات.
- كبيرة محررين في موقع (نيو ميديا جورنال).
- ماجستير في التعليم المبكر للأطفال. جامعة ناشيونال لويس.

نانسي سالفاتو

يفيدني ركوب القطار في توفير 20 دقيقة أقيظها في القراءة خلال رحلة العودة من العمل إلى المنزل. فأستمتع خلال هذه المدة بانقطاع مؤقت عن المسؤوليات يتيح لي البحث في الكثير من الأمور التي أكتب عنها. لكن هذه الليلة كانت مختلفة. إذ صرف نظري عما اعتدته حادث غير متوقع فكرت مليا خلاله بعدة سيناريوهات شغلت تفكيري. وبنسبة السكان التي تضع أمثال تلك السيناريوهات في قائمة التجاوز على حقوق الفرد بحجة الصالح العام. والعكس بالعكس.

كان الدافع إلى صرفي عن الجو المعتاد مرتبطا بإحدى الراكبات التي عبثت بجهودي للتركيز على قراءة نصوص تتناول آليات العمل الداخلية للجانب التنفيذي من الدولة؛ فبسبب ممارستها لحقوقها الفردية. والعطر الفظيع الذي كانت تضعه. قررت أن أترك مكاني وأنتقل إلى نهاية المقطورة بما فيها من جو متجمد ريثما أصل إلى وجهتي.

على الرغم من أنني شعرت بالإحباط والانزعاج من شخص أدت ممارسته لحقوقه المدنية إلى إصابتي بصداع قاتل. فإني أعترف بأن من المسموح لها ضمن تلك الحقوق أن تضع هذا النوع من العطر. فما أفضل أن تفعله زميلتي الراكبة يختلف تماما عما يمكنني أن أتوقعه منها بعقلانية. وليست هذه المرة الأولى التي ينهزم فيها أنفي أمام الروائح التي أصادفها في طريق العودة إلى المنزل.

صالح عام أم تجاوز على الحريات

من لديه الحق بأن يقرر ماذا يشتهي المرء من أطعمة؟ فعلى الرغم من أن تناول الأطعمة ممنوع في الميتر، فإنك تجد الناس وهم يلتهمون فيه أصنافا مختلفة من الدجاج المقلي إلى المأكولات الصينية. دون أن يعبؤوا بمن يحيط بهم من الركاب. ومن أسوأ هؤلاء من يجلس إلى جانب شخص غريب تماما عنه ويبدأ عملية الالتهام. ومنهم من ليس لديه أدنى اهتمام بما يقع على الأرض أو يخلفه على المقعد ورائه. وأكثر ما يزعجني امتزاج الروائح في مكان محصور. إن ذلك بعيد كل البعد عن فتح الشهية. ودائما يولد لدي الرغبة في التقيؤ.

بينما يعتقد البعض أنني أبالغ في حساسيتي للروائح مقارنة بباقي الناس. فإن هنالك أشخاص على العكس مني تماما. حيث تعطلت حاسة الشم لديهم إلى حد يجعلهم غير عابئين بالروائح المنفرة التي تنطلق من أجسادهم: فهم لا يستعملون مزيل الرائحة. ويعانون من غازات البطن. ويأكلون الأطعمة الدسمة. ويضعون العطور الرخيصة. عدا عما ينفثونه من غاز ثاني أكسيد الكربون بتجشئهم الذي ينبغي أن تدرسه وكالة حماية البيئة. وكل ذلك يجتمع ليشكل رائحة كريهة ينبغي علينا أن نستنشقها في مكان مغلق كذلك.

إنني موقنة بأن هنالك الكثيرون ممن لا يتفقهون معي في اعتبار ذلك الهجوم على حواسي لا يعد انتهاكا لحقوقي الدستورية. إذن. فكيف يمكن لهؤلاء السياسيين المنتخبين المسؤولين عن صياغة القوانين وإقرارها أن يعرفوا حدودهم عند إصدارهم لقوانين تحد من حرية الناس؟

لقد فهم الآباء المؤسسون الذين كتبوا الدستور الأمريكي أن أي قرار يتخذه مراعاة لمطالب مصلحة خاصة سيتسبب حتما بالأذى لطرف آخر. لكن جيمس ماديسون. وهو أحد أهم واضعي الدستور. خمن بأن الخطط الفردية للمئات والمئات من الفرقاء في جمهورية كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ستكون أكثر اعتدالا عندما تتصافر معا لإجراز نفوذ

صالح عام أم تجاوز على الحريات

أكبر. إن عملية الدمج لإحداث التغيير تجبر مجموعات المصالح الشخصية على أن تعترف بأولويات الآخرين وتأخذها بعين الاعتبار مما يؤدي إلى إيجاد تسوية وانتشار الاعتدال.

وعلى العكس. فإن هؤلاء الذين يتم انتخابهم يفترض بهم أن يكونوا ذوي توجه محافظ شديد في تمرير قوانين تخل بحقوق ناخبهم. فضلا عن ذلك. تعمد من كتب الدستور أن يضع مجموعة من الضوابط والتوازنات للحد من قدرة الحكومة الفيدرالية على تمرير القوانين التي قد تنتهك حقوق الأفراد أو الولايات. وما تمت صياغته من سلطات مشتركة بين مفاصل الدولة كان القصد منه إجبارها على إبرام تسويات والتريث في الأمور والتفكير بكافة العواقب المحتملة لمشاريع القوانين.

ومع ذلك فإن عددا كبيرا من الناس لا يأخذ أبدا بعين الاعتبار ما لأفعالهم من تأثيرات على الآخرين. ويبدأ ذلك من الأمور الصغيرة كأن يقف شخصان لتبادل الحديث على رصيف محطة القطار بينما يحاول حشد الواصلين أن يجد طريقا للخروج من المحطة مما يجبرهم على المشي فوق الحشائش والطين والثلج. كما إن سرعة المشي تتباطأ عندما يكون أمامك شخص يستخدم هاتفه المحمول أثناء المشي. فيتباطأ كل من ورائه. ويصعب تخطيه للحاق بموعد القطار. ومن منا لم يجبر على سماع مكالمات شديدة الخصوصية أو سخيفة يجربها شخص ما من هاتفه المحمول في مكان عمومي. بما في ذلك دورات المياه؟

سيكون هنالك دائما أشخاص لا يقيمون اعتبارا لمقدار تأثير خياراتهم على الآخرين. كما سيكون هنالك دائما من يشعر بالإهانة من تصرفات الآخرين. إن علينا أن لا ننسى أن قرار العيش المشترك في هذا البلد وتحت قوانينه يفرض علينا التخلي عن بعض الحقوق من خلال الاعتراف بحقوق الآخرين. فهنالك توازن ينبغي المحافظة عليه بين الحقوق الفردية والصالح العام للمجتمع. وإذا ما أقام كل منا اعتبارا للآخر بحسب ما يتوقعه هو شخصيا منه فمن شأن ذلك أن يجعل العيش المشترك أكثر متعة. أو مستساغا على الأقل.

صالح عام أم تجاوز على الحريات

صحيح أنني مستاءة من الرائحة التي جعلتني مريضة فعلا، لكن هل يعني ذلك أن أطالب بمنع الآخرين من وضع العطور في الأماكن العامة؟ وإذا كانت سيجارة واحدة تكفي لتلويث الهواء الذي نتنفسه في أحد الممرات، فهل يعني ذلك أن يطلب من الشخص الذي أشعلها أن يقصر تدخينه على المنزل؟ وهل ينبغي منع التدخين في المطاعم التي تقدم الخدمات لمن يرغب بالتدخين أثناء تناوله الطعام؟ وإذا كان بعض الناس ملحدا أو غير مسيحي فهل يفرض ذلك على المسيحي المتدين أن يقول «عيد سعيد» عوضا عن «ميلاد مجيد»؟

وفي السياق نفسه: هل يمكن إبداء التسامح تجاه نظام اعتقادي يمارس أعضاؤه أعمالا إرهابية لإجبار الآخرين على إظهار قبولهم بممارساته الدينية؟ أليس من الأفضل أن نذكر الناس بضرورة الحذر من الرزم المشتبه بها أو النشاطات غير العادية وإبلاغ قوى الأمن عنها؟ ألن يكون أقل تدخلا في حياة الآخرين وأفضل للصالح العام أن نطبق سياسة عدم التسامح مع كل من توحى تصرفاته بإهمال تام للحياة البشرية التي تعد من الحقوق الطبيعية التي كفلها الدستور؟

إن من يتربع على كرسي المسؤولية، ومن قام بوضعه على ذلك الكرسي بصوته، مصابان بقدر كبير من التشويش حول الحقوق وكيف تترجم إلى مسؤولية يبديها كل عضو في المجتمع تجاه الآخرين. إن بإمكاننا أن نبلي بلاء حسنا في معرفة تأثير تصرفاتنا على الآخرين دون أن ندعو الدولة إلى التماهي في الحد من الحقوق التي كفلها الدستور. كذلك ينبغي أن نصر على أن تتصرف الدولة عندما تحدث انتهاكات تؤثر على حياتنا وحياتنا، فمثلا، يجب أن تعترف الدولة بأن بلدنا مجبر على خوض حرب، بكل ما في كلمة حرب من معنى، ضد عدو اخترق حدودنا ويواصل التخطيط لهجمات إرهابية بين ظهرانينا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حقوقنا الطبيعية التي كفلها الدستور لا تكلف المواطن أي مبلغ من المال، لكن النظام القضائي الذي وضع لحماية هذه الحقوق هو الذي يحتاج إلى التمويل. إن الدولة ليست مكلفة بالعناية بالناس، فكيف يطالب البعض بأن تتحول

صالح عام أم تجاوز على الحريات

المستحقات إلى حقوق؟ وهل يمكن تبرير إعادة توزيع الثروة بأنها مقبولة دستورياً أو أنها تقع ضمن تفويضات الدولة؟

إن معظم الناس قادرين على التفاوض حول تصرفات بعضهم البعض. وليس من مسؤولية الدولة أن تصدر القوانين التي تمنع كل أو بعض التصرفات التي قد تعتبر غير مقبولة، وينبغي على المواطن أن لا ينتظر الدولة كي تضطلع بما هو من صلاحيات القطاع الخاص؛ لكن الدولة مسؤولة عن حمايتنا من أعدائنا، وهذه الحماية لا علاقة لها بالدهون المشبعة أو قلة الرياضة أو الشعور تجاه المتحولين جنسياً. وإنما هي مسؤولية معرفة واتخاذ التصرف الضروري، مهما كان، لحمايتنا من الأذى.